

في شهر آيار (مايو) ١٩٧٤ ، وأجرى محادثات مع اثنين من اكبر المسؤولين في « البننتاغون » (وزارة الدفاع الاميركية) هما « توماس مورر » رئيس هيئة اركان الحرب الاميركية المشتركة (وهو اعلى منصب عسكري اميركي) ووزير البحرية الاميركي آنذاك وليام ميدندورف . وقد تمت زيارة الاميرال وقتئذ على الرغم من ان ادارة افريقيا في وزارة الخارجية الاميركية رفضت التوصية بمنحه تأشيرة دخول للولايات المتحدة ، عى اساس ان ذلك مناقض لروح الحظر العسكري المفروض على جنوب افريقيا . الا ان عددا من اعضاء مجلس المشيوخ الاميركي ذوي النفوذ القوي بحثوا الامر مع مساعدي كيسنجر (الذي كان قد اصبح وزيرا للخارجية في عام ١٩٧٣ ، فأعطيت التأشيرة للاميرال العنصري .

من ناحية اخرى دعا الاختيار الثاني في « الوثيقة ٣٩ » الى تشجيع الاستثمارات والتجارة مع جنوب افريقيا ، ورفع الحظر على تقديم قروض او تسهيلات ائتمانية بضمان الحكومة الاميركية لحكومة جنوب افريقيا . وكان الموقف الرسمي المعلن قبل ذلك هو الامتناع عن التشجيع او التثبيط الرسمي للاستثمارات الاميركية في جنوب افريقيا . ومع ذلك فقد استمرت القنصليات الاميركية في مدن جنوب افريقيا المختلفة تقدم التسهيلات الرسمية للمؤسسات الاميركية العاملة هناك . وخلال السنوات الخمس الاولى من السبعينات زادت استثمارات رأس المال الاميركي في جنوب افريقيا بنسبة تروبو على ٣٥ في المائة .

يلاحظ في هذا الصدد ان اثنين من توصيات « الاختيار الثاني » في « الوثيقة » لم يوضعا برسم التنفيذ . احدهما توصية بالغاء الحظر الذي فرض على زيارة البحرية الاميركية (رجالها وسفنها) لجنوب افريقيا - وهو حظر كان قد فرض ردا على تعرض البحارة الاميركيين الزنوج للتمييز العنصري اثناء زيارة لكيب تاون في العام ١٩٦٧ ، والثانية توصية بالاحتفاظ بمحطة متابعة الاقمار الصناعية الاميركية في جنوب افريقيا . فقد اغلقت المحطة في اواخر عام ١٩٧٥ . وفي الحاليتين فان الجرح الذي كان يمكن ان ينشأ عن تنفيذ التوصيتين بالنسبة للحكومة الاميركية كان في تقديرها اكبر من الفائدة التي يمكن ان تعود من تنفيذهما .

وفيما يتعلق بروديسيا فان الاختيار الثاني اوصى بالاحتفاظ بالقنصلية الاميركية في سولزبوري ، وتخفيف العقوبات الاقتصادية تدريجيا ضد حكومة ايان سميث ، والعمل على الاعتراف في النهاية بهذه الحكومة اعترافا كاملا . وقد جاءت التوصية بالاحتفاظ بالقنصلية الاميركية نتيجة ضغوط من وكالة المخابرات المركزية ، التي كانت تريد حماية عملياتها في المنطقة بغطاء رسمي . ولكن الحكومة البريطانية مارست ضغطا على حكومة نيكسون لغلاق هذه القنصلية واغلقت القنصلية فعلا في عام ١٩٧٠ . وفي الوقت نفسه بدأ تخفيف